الأبعاد الإستراتيجية للصراع العربي – الإسرائيلي

د.عبد الحفيظ ريب

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أطول الصراعات التاريخية في التاريخ الحديث - أي التي تزيد عن ستين عاما متواصلة- التي عرفها العالم المعاصر، حيث تمتد جذور ومصادر الصراع إلى أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الكيان الإسرائيلي في فلسطين عام 1948. ويتميز الصراع العربي الإسرائيلي عن غيره من الصراعات بأنه صراع حضاري يشمل في جوهره مختلف الجوانب الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية و الدينية.

تنفرد إسرائيل بأنها تتبنى مفاهيم راسخة عن الأمن القومي ومتطلبات الحفاظ على الوجود وسلامة الكيان الترابي أو مايسمى بمنطق الجغرافيا لإسرائيل، إذ يلاحظ أن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية اقتصاديا وسياسيا تخضع لمقتضيات الأمن حيث تتبع خيارات إسرائيل السياسية وغير السياسية دائما من متطلبات الأمن الإسرائيلي الذي صار يشغل الإستراتيجية العليا بين شتى الاستراتيجيات الإسرائيلية الكبرى. ويزداد وضوحا هذا التصور خصوصا مع بداية القرن الحادي والعشرين الذي احتلت فيه الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، وزادت عمليات وتفاعلات التكامل العالمي والإقليمي على أسس من الاعتماد المتبادل والاندماج الاقتصادي والتقني، و هذا ما أصبح يعرف باسم الوظيفية الجديدة في عصر العولمة.

يضاف إلى ذلك، تكاد إسرائيل أن تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تصر على إعادة الهيكلة التامة للنظام الإقليمي الرئيسي وللنظم الإقليمية الفرعية المحيطة بها، فهي تزعم أن هناك ضرورة قصوى لتفجير وإزالة النظام الإقليمي العربي بل ولتفتيت الكيان الاجتماعي القومي العربي ليس ذلك فحسب وإنما أيضا تفتيت النسيج الاجتماعي الوطني لكل قطر عربي على حدة..

يلاحظ أن جميع التسويات السياسية التي تمت حتى الآن بين إسرائيل من جهة وكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى تعتبر تسويات ملغومة

ومتوترة وتتضمن في داخلها مصادر للتوتر لعودة الصراع أكثر من المصادر الخاصة بالتسوية الدائمة والشاملة والمستقرة. سوف تتطرق الدراسة للأبعاد التالية:

1- البعد العسكري للصراع والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية:

لا تزال مصادر التهديد العليا والمحتملة قائمة بين العرب وإسرائيل حيث تلعب اعتبارات الأمن والسياسة الدور الأعظم في تحديد اتجاهات مسار التفاعلات الإستراتيجية في المنطقة. وقد تميزت السياسات الخاصة بمعظم الدول العربية وإسرائيل بالتركيز على التسلح المكثف وما يتضمنه من بقاء المعدلات العالية من الإنفاق العسكري. وقد عرف الصراع العربي الإسرائيلي في معظم فتراته سباقا متواصلا للتسلح ينبع في الأساس من الدور الذي تؤديه إسرائيل في إشعال هذا السباق، فهي ترى أن عملية التحديث العسكري هي مسألة لا تتوقف بل تستمر بكثافة حتى في ظروف المفاوضات ومحاولات التسوية السلمية.

وتتأسس السياسة الدفاعية الإسرائيلية بصفة عامة على أهمية الأخذ في الاعتبار احتمال اندلاع حرب واسعة النطاق ليس فقط مع دول الطوق ولكن أيضا في مواجهة احتمال تحالف عسكري واسع من الدول العربية يضم حتى الدول التي وقعت معها معاهدات تسوية مثل مصر والأردن. والأكثر من ذلك، احتمال توسيع هذا التحالف بحيث يضم دولا إسلامية مثل إيران وباكستان.

ورغم الصعوبة العملية لإقامة مثل هذا التحالف، فإن إسرائيل تصر على ضمان تفوق الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية والإسلامية مجتمعة، إلى جانب السعي لضمان عدم حدوث مفاجأة، بمعنى أن تبادر إسرائيل لضرب من يخطط للهجوم عليها قبل أن يفعل ذلك، وذلك في إطار إعطاء الأولوية القصوى للتطوير المستمر لسلاح الجو الإسرائيلي لدوره المركزي المعتاد في الحروب التي تشنها إسرائيل(1).

استثمرت إسرائيل دروس الحرب الحديثة مثل حرب الخليج الثانية وحرب البلقان، كما تعمل على تدشين هيكل جديد للقوة العسكرية يستفيد من التغيرات المروعة في مجال التكنولوجيا العسكرية. وهكذا تسعى إسرائيل إلى تقليل حجم الجيش والاستغناء عن الحجم بتحسين نوعية التدريب والتسليح انطلاقا من أن الحجم الكبير للجيش يمثل عبئا ضخما على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد تجسد هذا المسعى عمليا في ظل حكومة حزب العمل (1992- 1996)، وذلك في الخطة العشرية (1992- 2002) التي صاغتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتحديث القوات المسلحة وتطويرها.

وتضمن التطوير أيضا في ظل حكومة

إيهود باراك (1999) مضاعفة الاهتمام بتطوير النظرية الأمنية الإسرائيلية، إذ قامت هذه النظرية تقليديا على أساس نقل الحرب إلى أراضي العدو واحتلال أراض حيوية تابعة له تمهيدا للتمسك بها كورقة مساومة لوقف إطلاق النار وضمان تسوية تمكن إسرائيل من فرض شروطها. وتشمل خطة التطوير نظرية العمليات الإسرائيلية للتعامل مع مقتضيات "ميدان القتال المستقبلي"، وفي ذلك شددت على ثلاثة أهداف رئيسية إستراتيجية وعسكرية هي(2):

1- ضرورة الحفاظ على الجيش الإسرائيلي كأقوى جيش في المنطقة بحيث يستطيع تحقيق النصر على أي دولة أو تحالف مستقبلا.

2- تحديث الرادع النووي الإسرائيلي بما يمكن إسرائيل من إدخال وسائل إيصال نووي منيعة مثل غواصات دولفين الجديدة.

3- إبطال مفعول التهديد الصاروخي العربي أو الإسلامي عن طريق الصواريخ "حيتس" (السد) المضادة للصواريخ والتي دخلت بالفعل في الخدمة العملياتية في الجيش الإسرائيلي.

وقد ازداد سلاح الجو الإسرائيلي إلى حد أن وصف بعض المحللين الإسرائيليين الجيش الإسرائيلي بأنه سوف يكون عبارة عن "جيش طائر"، ومن هنا أنفقت إسرائيل نحو عشرة مليارات دولار في سنوات التسعينيات من القرن العشرين على شراء طائرات القتال إلى جانب مليارات أخرى على الطائرات المروحية سواء كانت قتالية أو خاصة بأغراض النقل، وطائرات الشحن والتجسس.

وبينما تخصص إسرائيل غالبية ميزانيتها العسكرية لتعزيز الصناعات العسكرية والأبحاث في مجال تكنولوجيا السلاح، فإن الدول العربية توجه معظم ميزانياتها العسكرية لعقد صفقات عسكرية جديدة دون توظيفها في إستراتيجية التحرير التي حققت فيها انتصارا لمقاومة لبنان 2006 وصمود غزة 2008_2009.

والواقع أن الدول العربية حرمت من الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة للغاية في ميادين الصناعة العسكرية وصناعة وتطوير الصواريخ واستخدام الفضاء للأغراض العسكرية، وذلك بفعل القيود الأمريكية والغربية الشديدة على نقل هذه التكنولوجيا إلى الدول العربية.

لا تزال الأقطار العربية وإسرائيل ودول الجوار الجغرافي من أكثر دول العالم إنفاقا على بناء وشراء السلاح، حتى إن اقتصاديات هذه الدول ما تزال تتسم بالعسكرة ويمثل الإنفاق العسكري الهائل عبئا كبيرا، خصوصا إذا ما حددناه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأيضا من حيث مكانة ووزن دول "الشرق الأوسط" من زاوية استيراد الأسلحة ومستويات الإنفاق العسكري،

وكذلك من حيث قياس متوسط نصيب الفرد الواحد من الإنفاق العسكري، أي العبء الذي يتحمله كل فرد في الدولة من الإنفاق العسكري و الذي يعتبر عبئا ثقيلا على المواطن العربي دون جدوى.

لا تزال كل من الدول العربية وإسرائيل تسجل معدلات عالية من الإنفاق العسكري، ففي ما يتعلق بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن معظم هذه الدول توجه نسبا من دخلها القومي تتجاوز المعدل العالمي السائد الذي لا يزيد عن 5.5٪، ومن جانب آخر فإن المتوسط العام للإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن 7.4٪ لعام 2000 بزيادة طفيفة عن عامي 1998/ 1999 و تعد إسرائيل والسعودية والكويت وقطر وعمان كبرى الدول من حيث هذه النسبة؛ عموما تفوق نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية وإسرائيل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نفسه.

لا يتوقع أن ينخفض الإنفاق العسكري في المستقبل القريب، خاصة أن إسرائيل جرت معظم الدول العربية إلى الأخذ بسياسات تسليحية مكثفة هذا إلى جانب ما يحتاجه الإنفاق العسكري الهائل من مليارات الدولارات لمجرد صيانة القوات المسلحة الموجودة، مثال ذلك السعودية التي أنفقت أموالا طائلة على شراء السلاح في السنوات الماضية وتحتاج إلى ما بين 10- 13 مليار دولار سنويا بغرض صيانة القوات المسلحة القائمة فقط، كما يقلل من احتمال حدوث استقطاع في الإنفاق العسكري للسعودية وغيرها.

ومن ناحية أخرى تدل التقديرات نفسها على أن متوسط الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة بالنسبة لمعظم الدول العربية وإسرائيل التي بلغت نسبتها 8.1٪ عام 1999، وبالنسبة لمصر تصل النسبة إلى 2.7 ٪، وبالنسبة لسوريا تبلغ 5.6 ٪ في حين سجلت السعودية أعلى نسبة حيث وصلت إلى 13.2٪، تلتها في ذلك سلطنة عمان بنسبة 10.1٪، بل إن بلدا صغيرا مثل الأردن وصلت هذه النسبة فيه إلى 10٪ للعام نفسه. ولا تزال غالبية الدول العربية وإسرائيل من أعلى الدول مكانة من حيث مشتريات السلاح(3).

تفوق دول الشرق الأوسط على مناطق أخرى بالنسبة لمشتريات السلاح. فقد بلغ حجم هذه الصفقات أكثر من 30 مليار دولار، حيث لم تزد مشتريات السلاح لأوروبا الغربية عن 19.4 مليار دولار، و قد بلغت مشتريات البلدان الأفريقية ما عدا الدول العربية الداخلة في الوطن العربي 3.2 مليارات دولار فقط. من جهة أخرى، تحتل إسرائيل المركز الثاني عشر من بين كبرى الدول

المصدرة للسلاح خلال الفترة 1996- 2000 وترتبط إسرائيل باتفاقيات سرية وعالمية للتعاون التقني في مجال تكنولوجيا الفضاء مع دول بما فيها الهند والصين.

2- الاستيطان الإسرائيلي و أبعاده الإستراتيجية:

يقترن الاستيطان الإسرائيلي بمفهوم الضرورة العقيدية الصهيونية وبإستراتيجية عسكرية مفادها ضمان سيطرة إسرائيل على المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن. ذكر موشي دايان، أحد المسؤولين الكبار عن سياسة الاستيطان، "أن هذه المستوطنات مهمة، ليس لأنها يمكن أن تضمن الأمن أكثر من الجيش، بل لأنه من دونها لن نتمكن من الاحتفاظ بالجيش في تلك المناطق. من دون تلك المستوطنات سيكون جيش الدفاع الإسرائيلي "جيشا أجنبيا" يحكم "شعبا أجنبيا" بدلا من جيش يدافع عن حق مواطنيه في العيش على أرضهم في سلام وأمن".

وبعد أكثر من ثلث قرن يكرر الإرهابي شارون، رئيس الوزراء مع بداية 2001، نفس المعنى بقوله إنه لولا وجود المستوطنات في الضفة الغربية، لغادر الجيش المكان منذ زمن بعيد. والواقع أن ياسر عرفات لم يصر على ضرورة إدخال الاستيطان في اتفاقات أوسلو وكان ذلك أحد أسباب استقالة الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني آنذاك. وقد توسعت المستوطنات كثيرا وزاد عدد سكانها زيادة عالية للغاية، ففي حين كان عدد المستوطنين الصهاينة عام 1978 في عهد مناحيم بيغين، لا يزيد عن 50.000 نسمة، فقد وصل مع أواخر عام 2001 إلى 400.000 إسرائيلي موزعين على 200 تجمع استيطاني أقيمت في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية(4)، ومن الجدير بالذكر أنه توجد وحدات شاغرة تكفي ثلاث أو أربع سنوات قادمة. كما لا يمكن إنكار أن مشروع توسيع المستوطنات هو مشروع "قومي لدى الإسرائيليين مما يعني صعوبة إجبار إسرائيل على تجميد الاستيطان عن طريق المفاوضات وحدها بل لا بد من مقاومة مسلحة تتصدى لهذا الاستيطان.

3- الاستثمار في مجتمع المعرفة:

تكشف التطورات الحديثة في مفاهيم وسياسات التنمية، وخصوصا التنمية المستديمة وتنمية الموارد البشرية عن تصاعد الفجوة الاقتصادية بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، هذا إلى جانب أن الاستثمار في التطوير والتكنولوجيا والإنفاق على البحث العلمي يشهد تراجعا ملحوظا في الجانب العربي بفعل سياسات التنمية التي اعتمدت على تصدير المواد الخام وتنمية الاستهلاك والترفيه وعدم الاهتمام بتنويع قاعدة الاقتصاد وجعلها أكثر تركيبا وتكاملا.

إلى جانب ذلك ، إن غالبية البلاد العربية لا تزال تعتمد على موارد خارجية بالأساس، أي لا تعتمد على قدرات محلية وموارد وطنية بل تتأثر بظروف البيئة الدولية مثل صادرات النفط والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والمعونات الأجنبية والقروض الخارجية والممرات البحرية مثل قناة السويس، وأحد الأمثلة على النتائج السلبية لهذه السياسات هو الثبات النسبي أو التراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتدل أرقام الجدول على الآتي(5):

1- التفاوت الكبير من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذا ما قورن مثلا بعدد السكان في حين يبلغ عدد سكان مصر ما لا يقل عن 67 مليون نسمة لم يزد الناتج المحلي الإجمالي لمصر مثلا كدولة عربية فاعلة لا يزيد دخلها عن 79 مليار دولار حسب إحصاءات عام 2000

2- لا يزيد عدد سكان إسرائيل عن ستة ملايين نسمة ويزيد الناتج المحلي الإجمالي لها عن 100 مليار دولار.

3- معدلات التنمية في إسرائيل والدول العربية: من المعروف أن مقياس التنمية البشرية يشتمل أساسا على ثلاثة مؤشرات رئيسية، حيث نجد سلم التنمية البشرية التالي:

تحتل إسرائيل المرتبة 36 في مقياس التنمية البشرية ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 16 ألف دولار تقريبا وتحتل المرتبة 32 على مستوى العالم في هذا الصدد. ومع الأخذ في الاعتبار دور التكنولوجيا فائق الأهمية في التقدم الاقتصادي، يلاحظ أن إسرائيل تتفوق مراحل على الأقطار العربية في هذا الصدد، فالتكنولوجيا لا تستغني عن البحث والتطوير كما أن البحوث هي أساس المعرفة والاكتشافات العلمية.

غير أن المسؤولين العرب في مختلف المستويات ما يزالون ينظرون إلى وظيفة البحث والتطوير كشيء ترفي وكمالي، كما لا تطلب الشركات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة خدمات مراكز البحث العلمي إلا في ما ندر، ولا تنشئ إدارة للبحوث والتطوير R & D بالهيكل التنظيمي لها. ولا تنفق الدول العربية إلا القليل على بند البحث والتطوير سواء على الموازنة العامة أو على المستوى القطاعي، مما يبين عدم الاستعداد لمواجهة الالتزامات التي تفرضها اتفاقية حماية الملكية الفكرية والفنية وكذلك القيود التي تضعها على نقل التكنولوجيا المتطورة إلى هذه الأقطار.

وفي حين تصل إسرائيل إلى مصاف الدول المتقدمة في ما يتعلق بنسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلى الإجمالي (3٪، الولايات المتحدة 3٪، اليابان 3.5 ٪) لا تزيد النسبة في الدول العربية عن 0.55٪ بينما يتعين ألا يقل ما يخصص لهذا الغرض

عن 3٪ ، وتتوزع نسب الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة تكنولوجيا بين الحكومة والشركات، ففي الولايات المتحدة تتحمل الحكومة 40٪ والشركات 60٪ من هذا الإنفاق وفي اليابان تتحمل الحكومة 20٪ بينما تتحمل الشركات 80 ٪. وإذا كانت نسبة الأمية في مصر لا تقل عن 50٪ فإن نسبة الأمية التكنولوجية تزيد عن ذلك لتصل لحوالي 90٪. ويسيطر على الدول العربية نمط استيراد التكنولوجيا الجاهزة أو "تسليم المفتاح"، ويبلغ المتوسط العالمي لإنتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات نحو180 دولارا سنويا للفرد في حين لا يتجاوز في مصر – مثلا - ثلاثة دولارات للفرد ، وفي إسرائيل نحو 1500 دولار ومن ثم تحتاج مصر لمضاعفة معدل إنتاج الفرد في هذا المجال نحو 60 مرة ليصل للمتوسط المذكور سابقا[6].

الهوامش:

(1) عبد الغفار دويك، "سياسة التسلح في إسرائيل" شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، العدد 106، عام 2002، ص ص. 65- 71

(2)James A. Bill, '' Post – Cold War Realities : Israeli's Strategy in the Middle Eat, Middle East Policy . Vol. 11, 2003. pp. 158-64.

(3)The Military Balance , IISS (London 1999-2000), pp . 62-64.

(4)Daniel Lieberfeld ; ''Talking with the Enemy : Negotiation and Threat Perception in Israel and Palestine", (Praeger Publishers, 2002), pp . 257-63.

(5)Middle East Economic Report, vol. 2, no. 1 (January/February2000) pp 42-47.

(6)Middle East Economic Report, Vol. 2 No. 1. (January/February2000), pp. 48-51